

اقتصاد

وزير المالية يرد من جديد.. و«الوطن» تسأل: كيف تم تأسيس شركة قابضة ٥٠ مليار ليرة؟ ومن هم الشركاء؟ أو لماذا أقدم مصرف حكومي فيها؟

بالإشارة إلى رد وزارة المالية المنشور في صحيفتكم بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٧ والذي جاء تعقيباً على المقال المنشور في الصفحة الرئيسية للعدد الصادر بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٧ والمعنون بـ«قرارات غير مفهومة أثارت بلبلة في الشارع السوري... وزارة المالية إلى أين؟» نود لفت نظركم إلى التالي:

١- إن عنوان المقال بالصيغة المطروح فيها هو بمثابة تجن على عمل وزارة المالية وكلام غير مسؤول من كاتب المقال ادعى من وحى خياله بأن قرارات وزارة المالية تثير بلبلة في الشارع السوري، وهنا من حقنا أن نتساءل.. ما الأساس الذي بنى الكاتب رايه عليه؟؟ وهل من حقه أن يشتر ما يراه هو مناسباً من دون الجوء إلى تقييم علمي يستند إلى استطلاعات رأي تشمل القطاعات والشراخ المختلفة من رأي الشعب السوري على اختلاف عملهم ومهامهم ووظائفهم ونشاطاتهم... لو كان فعل ذلك لشكرنا الكاتب على مهنيته وعلى حرصه على الصالح العام به، أما وقد جاء العنوان على ما جاء عليه من دون إثباتات فهذا ما لا نقبله ولا يمكن أن نعتبره مهيناً.

٢- أرسلنا الرد في اليوم ذاته الذي تم نشر المقال فيه طالبين نشره في اليوم التالي، معتبرين أنه من حقنا أن نضوب ما تم التطرق إليه ودونما إبطاء، متوخين في ذلك الحرص على توضيح ما تقوم به وزارة المالية من إعادة تصويب لآلية عملها ولاسيما حول موضوع البيوع العقارية، لكن إدارة الصحفية أخرجت نشر الرد ولأسباب توردها لا تراها -نحن- موضوعية، إذ نعتقد أنه من النواصية بما كان أن يتم نشر ردود كهذه ودونما إبطاء وفي اليوم التالي، وذلك حرصاً على مصداقية الصحفية ووصوناً لحق من جرى اتهامه.

٣- نظراً للعنوان العريض المنشور في الصفحة الرئيسية والذي يطغى على بقية العناوين، كنا نتمنى من باب المهنية الصحفية، أن يتم نشر ردنا في المكان ذاته المنشور فيه المقال، لكن ذلك لم يتم وجاء النشر ضمن الصفحة الاقتصادية الداخلية والحجة في ذلك أن الصفحة الرئيسية هي بمنزلة دعابة للموضوعات التي سيتم التطرق إليها في الصفحات الداخلية ولا يمكن في حالة من الأحوال نشر رد على الرئيسية وهذا ما نتحفظ عليه.

٤- نحرص كوزارة مالية والجهات التابعة لها على التعاون مع وسائل الإعلام كافة وتنقل النقطة الموضوعية البناء والهدف الذي يستند إلى حقائق وأدلة، لا بل نريد من صحافتنا الوطنية في توضيحكم وتشكيكم بمصداقية الصحفية،

أن تفعل ذلك وأن تكون فعلاً لا قولاً «السلطة الرابعة»، وأن تلعب دورها في الإشارة إلى مواطن الخلل كي تتم معالجتها والقضاء عليها، لكننا بالمقابل نتمنى على بعض إعلاميينا توخي الدقة والمهنية في الكتابة ولاسيما في الظروف الراهنة التي تعيشها بلادنا.

وختاماً نؤكد أن وزارة المالية لن تدخر جهداً في النظر في التشريعات والقوانين التي لم تعد مقبولة والتي لم تعد توائم المرحلة الحالية، وهي بالفعل تقوم بإعادة النظر بالكثير من التشريعات والقرارات والتعليمات من أجل إعادة تصويب عملها، وبوصلتها في ذلك الحفاظ على حق الخزينة العامة من جهة والحرص على رفع الظلم عن المواطن وتحقيق العدالة الضريبية ما أمكن من جهة أخرى.

وزير المالية

مأمون حمدان

تعقيب

نشكر السيد الوزير على رده على رد وزارته ونشرته كما جاء علماً أننا لسنا ملزمين بذلك كون الرد على المادة المنشورة سبق أن نشر في عدد الخميس الماضي، لكن وحرصاً منا على المهنية التي «انتزعها» منا السيد الوزير نشرنا رده ونوضح التالي:

أولاً نحن لا «نتجنى» على وزارة المالية ولا على أي وزارة في سورية ولن نفعل، ولا مصلحة لنا في ذلك ولا أذكر أن هناك أي خلاف بين وزارتك الموقرة والصحفية لكي نبادر بالتجنى، كما لا يوجد أي خلاف مع سيادتكم أو أي من موظفي الوزارة وبطبيعة الحال التجني ليس من مهامنا ولا نمارسه على أحد!

ثانياً نوافقكم الرأي بضرورة وجود مراكز استطلاعات رأي تشمل القطاعات والشراخ المختلفة من رأي الشعب السوري لتقييم أداء الوزراء والوزارات، ونرجو من سيادتكم طرح هذا الموضوع في أول جلسة يجلس الوزراء القادمة لعله يبيصر النور قريباً ويساعد الإعلام على تقييم عملكم ويمتخ مؤشراً عن رضا الشارع السوري تجاه حكومتكم.

أما بخصوص تأخير نشر الرد.. فنذكر سيادتكم أن قانون الإعلام الناظم لعملية نشر الردود يؤكد ضرورة إرسال الرد بنظر الصحفي إلى الصحفية وليس عبر الفاكس وثلقت انتباه سيادتكم أننا تلقينا في اليوم التالي رداً من دون أي توقع تلاح رد موقع من المكتب الصحفي وكل ذلك عبر الفاكس وعند تلقينا الرد بنظر مختوم قمنا بنشره بالمكان ذاته دونما إبطاء كما جاء في توضيحكم وتشكيكم بمصداقية الصحفية،

عبد الهادي شياط

فحکم محفوظ سيادة الوزير والدليل أننا ننشر رداً على رد لم تكن ملزمين بنشره. أما بخصوص ما نشر، فنذكر سيادتكم أننا نشرنا سؤالاً عما تقوم فيه وزارة المالية وما تتخذه من إجراءات وتحت عنوان: وزارة المالية إلى أين؟ ولاحظوا سيادة الوزير إشارة الاستفهام التي كنا نتمنى أن يأتي الرد عليها لا على مهنية ومصداقية الصحفية، وكنا نتمنى من سيادتكم وبما أنكم حريصون على التعاون مع الإعلام أن يتم طرح مشروعات القوانين التي تحضرونها في الإعلام لتلقي الملاحظات على أقل تقدير من خبراء يمكن أن يقدموا مساعدة ثمينة للوزارة تساعد على تلافى أي خلل في مشاريع القوانين، وقد يلتفتون لانتباه سيادتكم إلى جوانب قد تغفل عن المشروع، ففي النهاية كل مواطن مسؤول ونرجو أن يتم احترام ذلك فعلاً وليس قولاً.

وختاماً وبعد شكر سيادتكم على التهم كافة التي تضمنتها توضيحكم، نرجو من وزارتك اعتماد سياسة الشفافية المطلقة في التعاطي مع المواطنين وخاصة في وزارتك المعنية بإدارة المال العام.. وعلى سبيل المثال نتمنى أن تكشفوا لنا وبالأرقام كيف تمت الموافقة على تأسيس شركة قابضة بـ٥٠ مليار ليرة سورية وضرائبهم؟ ولماذا أقدم مصرف عام في هذه الشركة؟ وماذا عن الاكتتاب العام الذي أعلن؟ وما غايتها والأسباب الموجبة لها؟ ودراسة جدواها الاقتصادية وغيره من التفاصيل التي تشوق قراءتها لمعرفة كيف تدير وزارة المالية المال العام وأين تستثمره ومع من، فهذا حق لنا ويضمنه الدستور ومن واجب وزارتك تقديم كل الإيضاحات تجاه مشاريعها الاستثمارية لا أن يتسلل خبر من دون تفاصيل في نشرات الأخبار.

شاكرين سيادتكم حرصكم على المال العام وعلى سائر قوانين تحفظ حقوقه وأملين من سيادتكم تقبل نقدنا «اللا مهني» التابع من استفسارات من مواطنين سوريين أرادوا فقط طرح سؤال لمعرفة إلى أين تتجه سياسة وزارة المالية وما مستقبل أموالهم وحقوقهم.

أما بالنسبة لقانون بيع العقارات فهو مشروع قديم أعيد تجديد طرحة، نسأل فقط كيف يمكن لسيادتكم تطبيقه على أرض الواقع في ظل الأزمة القائمة والتي تعرفونها جيداً ونهتم إليها في معرض توضيحكم وتهتم للصحفية!! ولكم سيادة الوزير فائق الاحترام والمودة، شاكرين حرصكم على السلطة الرابعة التي تتعاملون معها بغموض قد يكون مقصوداً لكن يخدم «من دون شك» مصلحة المواطن أولاً وأخيراً.

٧,٨ ملايين رغيف خبز «حكومي» يتناولها السوريون يومياً



هي مصطنعة ويستفيد منها بعض السماسرة عبر الاتجار بالخبز التمويني وأن الشركة تعمل عبر إدارتها المختلفة على ضبط هذه الحالة والتخلص منها والعمل على إيجاد منافذ بيع إضافية بعد أن تعطلت تجربة إحداث الأكواف في مدينة دمشق بسبب تحفظات محافظة دمشق على الموضوع وأن السورية للتجارة تعمل على توزيع كميات من الخبز عبر منافذها وخاصة في المناطق التي لا يتوافر فيها مخبز قريب.

المخازن الاحتياطية وضبط حركة المدخلات والمخرجات وخاصة في مادتي الدقيق التموييني والمازوت حيث تعمل الشركة على تخفيض نسبة استهلاك المازوت في المخازن الاحتياطية لتصل بين ٦٠-٦٥ لترات للطن بدلاً من النسبة الحالية القريبة من ٨٠ لترات للطن لتتقرب بذلك من النسبة المعمول بها في المخازن الآلية حيث يصل نصيب إنتاج الطن الواحد من مادة المازوت إلى ٥٧ لترات. كما أوضح غنوم أن مشكلة الاندحام أمام المخازن

كشفت مدير عام شركة المخازن حسين غنوم لـ«الوطن»، أن حجم مبيعات الشركة من مادة الخبز خلال الربع الأول من العام الجاري تجاوز ١٣٠ ألف طن (نحو ١٠٠ مليون رطله بواقع ٧٠٠ مليون رغيف خبز، وبمعدل يومي نحو ٧,٨ ملايين رغيف خبز) بنسبة تنفيذ ١٤١٪ من المخطط، مبيناً أن إجمالي عدد المخازن لدى الشركة ١٣٢ مخبزاً يعمل منها ٧٤ مخبزاً مقابل ٥٨ مخبزاً متوقفاً.

وحول مدى تلبية حجم الإنتاج للطلب اليومي لمادة الخبز أكد غنوم أن حجم الإنتاج يفوق حجم الطلب وأن نسبة الإنتاج ارتفعت عما كانت عليه قبل الأزمة في العديد من المدن والمناطق بسبب ظروف الأزمة واستقبال الناشرين من المناطق الساخنة.

وأوضح أن حجم الإنتاج في دمشق وريفها اقترب من ألف طن يومياً من المخازن الآلية والاحتياطية في حين أكد في حلب أنه تمت زيادة حجم الإنتاج بمقدار ٢٨ طناً يومياً عبر إعادة تأهيل وتشغيل كل من مخبز الزبدية ومخبز الوحدة ليتجاوز إنتاج حلب يومياً ٢٢٥ طن يومياً.

كما بين المدير العام أن دعم المخازن الآلية مع الاحتياطية مكن من الإشراف المباشر على عمل

مدير مصرف خاص: أرباح تقييم مراكز القطع لدى المصارف لزيادة رأسمالها.. وحاكم المركزي: هناك حلول أخرى

القطع البنويية، منوهاً بأن القلق الذي يعوق التقدم في هذا المسار هو تعرض سعر الصرف لتغيرات مفاجئة جديدة، ما ينجم عنه تغيراً في قيمة مراكز القطع من جديد، علماً بأنه أكد أن هذه الحالة لا تشكل مشكلة كبيرة، لأنه يمكن إعادة زيادة رأس المال مجدداً في حال انخفاض سعر الصرف مجدداً، وبأن هذا الحل هو الوحيد حالياً للآرباح الناتجة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنويية.

وعن موقف المصرف المركزي من هذا الرأي، وإذا ما كان الحل الوحيد، أكد حاكم المصرف ريد نرغام لـ«الوطن» أن هذا الحل مطروح للنقاش، إلا أنه بالتأكيد ليس الحل الوحيد، وهناك حلول أخرى للتعامل مع الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مراكز القطع البنويية.

علمت «الوطن» من أحد مديري المصارف الخاصة العاملة في سورية أنه يجري التباحث في الوسط المصرفي ومصرف سورية المركزي منذ فترة ليست قصيرة حول موضوع أرباح القطع البنويية الناتجة عن التغيرات في تقييم مراكز القطع الأجنبي البنويية إثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الليرة السورية، بحيث يتم استخدامها لزيادة رأسمال المصارف الخاصة، لكونها أرباحاً غير قابلة للتوزيع، ولكونها غير محققة فعلياً. وشدد المدير الصري على أهمية هذه الخطوة، وبعدهم وجود أفكار أخرى غير ذلك للتعامل مع الأرباح غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم مراكز

الوطن

٥ أبار مشتعلة في حقل الشاعر

مسؤول في وزارة النفط لـ«الوطن»: صممنا المعدات مسبقاً للإسراع في إعادة الإنتاج لأبار الغاز والنفط



مع وجود منطقة بطول ٦ كم من خط الغاز تعرضت للتخريب نتيجة التفجيرات الإرهابية فيها، أما بالنسبة لأبار النفط فسيتم العمل على استخراج النفط من الآبار السليمة ونقله بالصهاريج من حقل الشاعر ليمت زخه إلى مصفاة حمص ليدخل عمليات التكرير وإنتاج المشتقات النفطية. وتوقع المصدر أنه مع نهاية العام الحالي سيكون جزء من الحقل قد عاد للخدمة والإنتاج، مع الإشارة إلى أن الحقل خرج من الخدمة منذ أيار ٢٠١٦ وقبلها خرج من الخدمة لمرحلة مؤقتة في عام ٢٠١٤ وذلك بسبب استهداف خط النقل بين حقل الشاعر ومعمل غاز الفركلس، وهو يقع شمال غرب مدينة تدمر في ريف حمص الشرقي، وتقوم فرق الهندسة في الجيش العربي السوري حالياً بتفكيك العيوبات النافسة حالياً والأنغام والمخفحات التي زرعتها مسلحو تنظيم داعش الإرهابي بحيط الحقل وداخله.

الفنية ضمن الحقل بأسرع وقت ممكن، إضافة إلى ربط الآبار السليمة بخطوط الإنتاج والنقل بشكل فوري لإعادة تشغيلها. وأشار المصدر إلى أن طواقم الوزارة قامت وبشكل مسبق بتصنيع معدات وتجهيزات فنية وتصنيع خطوط الإنتاج وصمامات التحكم لتكون محمولة على الشاحنات ويمكن تركيبها بشكل سريع بدلاً من العمل على تصميم التجهيزات الثابتة فوق الآبار، وهذه الخطوة ستساعد في اختصار الوقت والتكاليف في عمليات التأهيل.

وأضاف المصدر: إن الطواقم الفنية أصبحت تمتلك خبرة في عمليات التأهيل وإطفاء حراق الآبار، وذلك ستكون أولى الخطوات التي سيعمل بها عند دخول الطواقم إلى الحقل هي البدء بإطفاء حرائق الآبار المشتعلة، وربط الآبار السليمة ووضعتها في الإنتاج لنقل الغاز إلى معمل إيبلا للغاز، وذلك بعد تأمين صيانة وتأهيل خط النقل والتغذية،

علي محمود سليمان

كشفت مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية أن أهمية استعادة السيطرة على حقل الشاعر للغاز تكمن في الإنتاج الأمول من الحقل في النفط والغاز، لكون إنتاج الحقل كان يصل سابقاً إلى نحو ٢,٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وحوالي ٣ آلاف برميل من النفط الخام.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المصدر أن المعلومات الأولية المتوافرة عن حقل الشاعر تشير إلى وجود ٥ أبار مشتعلة وذلك نتيجة قيام تنظيم داعش الإرهابي بتفخيخها وتفجيرها قبل الانسحاب من الحقل بهدف إلحاق الضرر بالثروة الباطينية وتأخير الاستفادة من إنتاج هذه الأبار بإخراجها من الخدمة. ولفت إلى أن وزارة النفط والثروة المعدنية وضعت جميع الخطط الإسعافية المطلوبة للبدء بإعادة تأهيل وصيانة المعدات والتجهيزات

شركة هندية تدخل على خط البناء

الوطن

أهمية التعاون والعمل مع الشركات الهندية لما تتميز به من صدق في التعامل ومجبة للشعب السوري، داعياً الجانبين السوري والهندي للاستفادة من العلاقات الختية التي تربط البلدين واستثمارها في تطوير العلاقات الاقتصادية. وقدم مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد الطيف دراسات لعدة مشاريع في مجال الإسكان يمكن التنسيق والتعاون فيها بين الجانبين حيث تم الاتفاق خلال اللقاء على عقد اجتماع فني اليوم بين أعضاء الشركة الهندية وكادر مؤسسة الإسكان للاطلاع على تفاصيل المشاريع وزيارة أحد المقاسم السكنية التي جهزتها المؤسسة للبناء في ضواحي دمشق.

بدوره أكد أعضاء الشركة استعدادهم للمشاركة في أعمال البناء والسكن ولاسيما أن الشركة تمتلك تجهيزات متطورة واختصاصات متعددة للعمل في هذا المجال.

بحث وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس مع وفد من شركة «مودكون» الهندية سبل التعاون في مجال نشاطات الوزارة وأعمال الجهات التابعة لها. وأعرب الوزير عرنوس عن ترحيبه بدخول الشركات الهندية للعمل في مجال البنى التحتية وتشديد المجاتي السكنية والمشاركة مع شركات البناء السورية في مرحلة إعادة الإعمار لافتاً إلى العلاقات المتميزة بين سورية والهند. ودعا الشركات الهندية للاستثمار في سورية والمشاركة في معرضي دمشق الدولي وإعادة الإعمار القادمين واللذين يتبحان المجال لرجال الأعمال الهنود للاطلاع على الفرص الاستثمارية الموجودة في سورية.

من جهته أشار السفير السوري بالهند رياض عباس إلى

بنك الشام

رئيس مجلس الإدارة علي يوسف العوضي

بنك الشام

رئيس مجلس الإدارة علي يوسف العوضي

بنك الشام

رئيس مجلس الإدارة علي يوسف العوضي

بنك الشام

رئيس مجلس الإدارة علي يوسف العوضي

بنك الشام
CHAM BANK

المصرف الإسلامي الأول في سورية